يجب على الدولة أن تضع مشروعات كثيرة لتوفير الأمن الغذائى الحيوانى للمواطنين، وأن تعمل على التوسع فى الرقعة الزراعية.. وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية فى هذا القطاع

استراتيجية مقترحة تنمية الثروة الحيوانية في مصر

يهدف التوسع الرأسى فى خطة تنمية الثورة الحيوانية إلى العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للحيوانات؛ بتحسين صفاتها الوراثية وتوفير السلالات مرتفعة الإنتاج

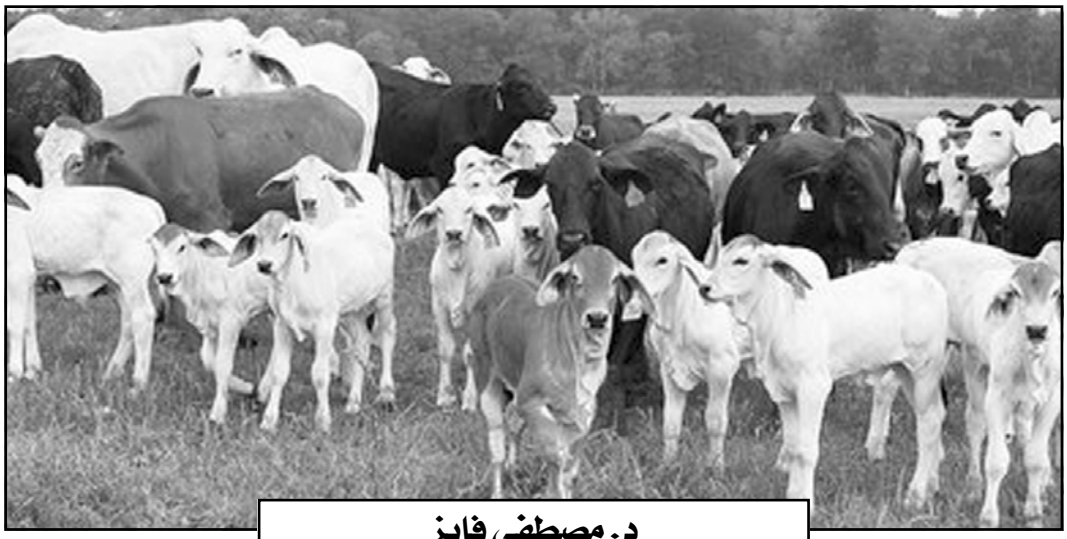

د. مصطفى فايز
الأستاذ بكلية الطب البيطرى- جامعة قناة السويس

تعتمد تنمية الثورة الحيوانية عمومًا على عاملين رئيسيين:

١- التوسع الرأسى:

أى العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للحيوانات الزراعية عن طريق: تحسين الصفات الوراثية حتى يمكن توفير السلالات مرتفعة الإنتاج من الحيوانات والدواجن ونشرها على المزارع المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة.

٢- التوسع الأفقى:

وذلك بزيادة عدد الحيوانات المختلفة زيادة تتماشى مع التوسع فى الرقعة الزراعية التى تعتمد على مشروعات إصلاح الأراضى البور والصحراوية واستغلال مشروعات الرى الجديدة. وذلك بجانب العمل على:

أ- العناية بتغذية الحيوانات: إذ إن السلالات الجيدة ذات الإنتاج العالى لا يفيد الجهد المبذول فى تربيتها إلا إذا كنا نعرف طرق تغذيتها الصحيحة.

ب- تدبير مواد العلف: بمعنى أنه يجب العمل على توفير مواد العلف للحيوانات والدواجن من المنتجات المحلية بصفة أساسية.

جـ- الاستفادة من الأراضى الصالحة للزراعة حول بحيرة السد العالى وفى الوادى الجديد والساحل الشمالى وشبه جزيرة سيناء فى الزراعة الحيوانية.

د- العمل على رفع نسبة الخصوبة فى الحيوانات؛ لأن العامل الذى له تأثير على نقص إنتاج الألبان واللحوم هو: انخفاض نسبة التوالد، بجانب ارتفاع معدل النفوق فى الإنتاج نتيجة لسوء الرعاية والتغذية.

هـ- العناية بتحسين الخدمات البيطرية.

جهود الدولة ومشروعاتها لرفع مستوى تربية الحيوان فى مصر

وضعت الدولة عدة مشروعات لتوفير الأمن الغذائى الحيوانى للمواطنين -ويمكن تلخيص الإطار العام لهذه الجهود فى هذا المجال فيما يلى:

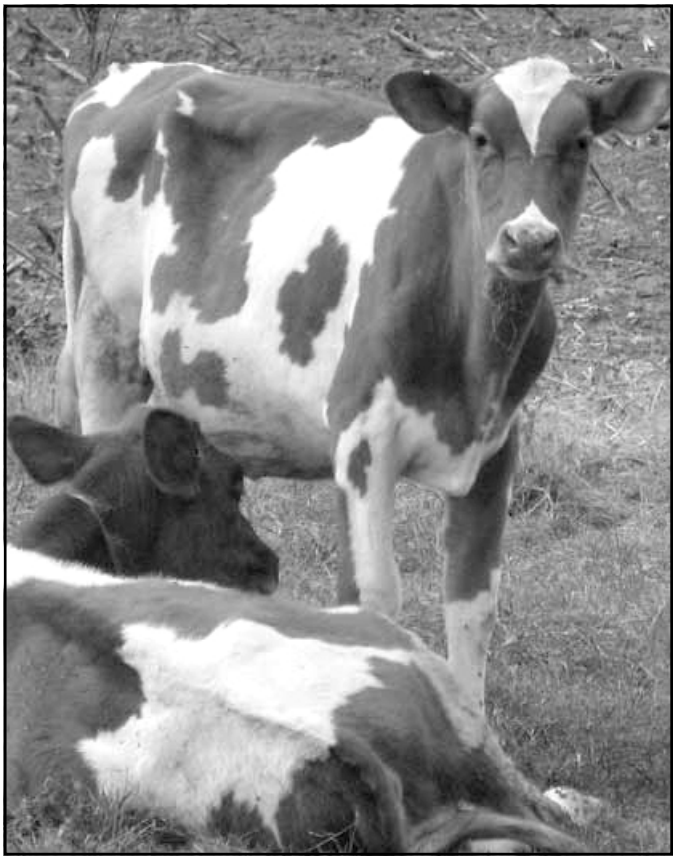

أولا: التوسع فى الرقعة الزراعية:

وهذا من الأولويات المهمة، ويشمل هذا التوسع:

١- استصلاح جميع الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح.

٢ - إصلاح الأراضى البور بشمال الدلتا مع التركيز على استغلال الثروة السمكية فى البحيرات الشمالية.

٣- زراعة أراضى الساحل الشمالى الغربى من الإسكندرية إلى السلوم، ويساعد على ذلك توافر الأمطار -شتاءً- إلا أن الأمر يقتضى توفير المياه من الآبار للرى أثناء موسم الجفاف.

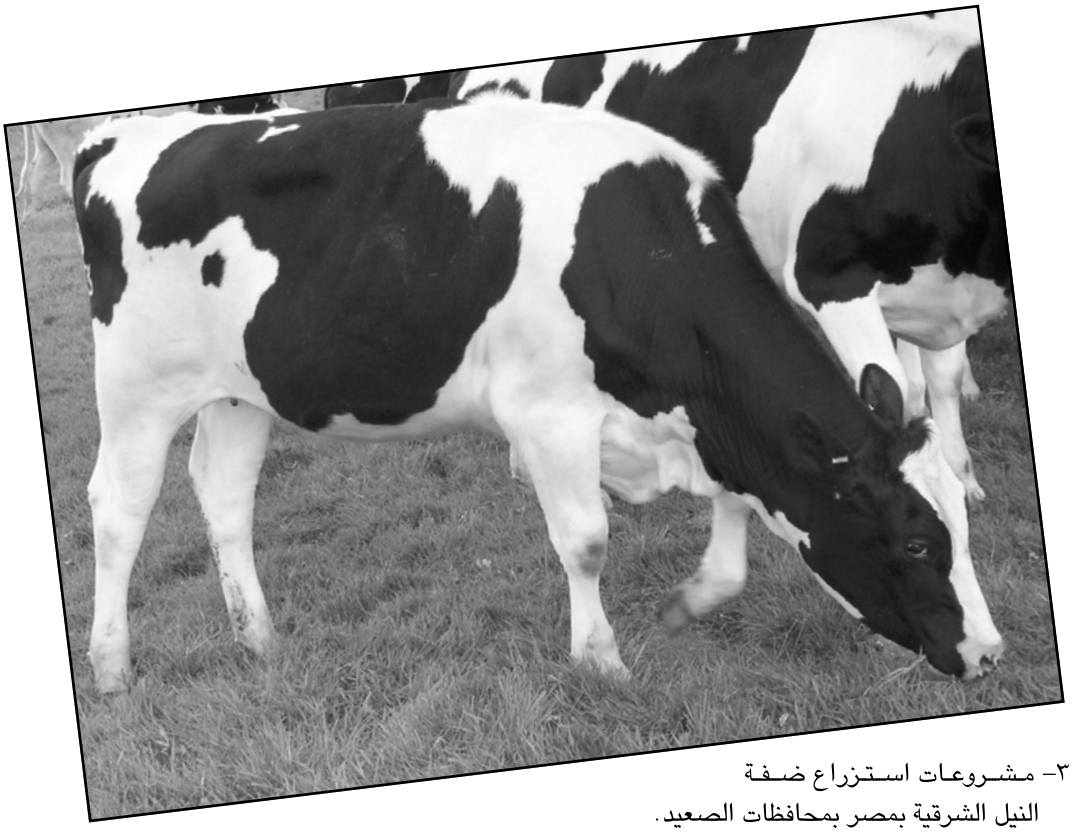

٣- مشروعات استزراع ضفة النيل الشرقية بمصر بمحافظات الصعيد.

ثانيًا: الاهتمام بإصلاح واستزراع أراضى شبه جزيرة سيناء:

حتى يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى والحيوانى والسمكى، مع التوسع فى نظام إنشاء المجتمعات الجديدة.

ثالثًا: التوسع فى استصلاح أراضى الوادى الجديد:

وذلك بتوصيل قنوات رى من بحيرة السد العالى بأسوان بغرض تخفيف الضغط عن السد العالى من جهة، والاستفادة من هذه الكميات الضخمة من المياه فى رى مساحة قدرها حوالى مليونى فدان فى منطقة الوادى الجديد، وسيكون ذلك نقطة تحول كبيرة فى الزراعة المصرية.

رابعًا: إنشاء شركات مصرية برأسمال مشترك:

وذلك فى نطاق قانون استثمار المال الأجنبى فى مصر؛ لتنفيذ العديد من مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة فى غالبية المحافظات.

خامسًا: تسهيل إعطاء القروض:

سادسًا: تدعيم الهيئة العامة للخدمات البيطرية - تقوم بما يلى على أحسن وجه:

١- حماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية.

٢- إحكام الرقابة على المحاجر لحمايتها من الأمراض الوافدة.

٣- المراقبة الكاملة على المجازر ودقة الكشف على اللحوم.

٤- حل مشكلات الإنتاج الحيوانى عن طريق: الجامعات ومعاهد البحوث المختلفة مثل: معهد صحة الحيوان بالدقى- معهد التناسليات بالهرم- معهد الأمصال واللقاحات بالعباسية.

سابعًا: تطوير وزيادة فعالية صندوق التأمين على الماشية:

ويقوم بالتأمين على الحيوانات الزراعية بغرض صرف العلائق اللازمة لها، وتوفير الرعاية البيطرية، والتعويض فى حالات النفوق.

ثامنًا: العمل على زيادة مساهمة رأس المال العربى:

يجب التخطيط لزيادة مساهمة رأس المال العربى فى العديد من مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية فى مصر.